تحليل جغرافي سياسي لواقع الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون الخليجي واستشراف مستقبلهِ

م.د حسين حاتم علي الشبلي جامعة الكوفة / كلية الآداب / قسم الجغرافية
Husseinh.shiblawi@uokufa.edu.iq

الملخص

تعاني دول مجلس التعاون الخليجي من أزمة مستدامة تتعلق بتوفير الغذاء داخلياً، ولم تستطع أن تحقق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية الاستراتيجية (كالقمح والرز) بسبب ما تحتاجهُ هذه المحاصيل من ظروف خاصة من حيث المياه والتربة، لكنها نجحت بتوفير ظروف خاصة لإنتاج اللحوم ومنتجاتها من الالبان وأصبح لديها اكتفاء ذاتياً منها، وعلى الرغم من إدخال التكنولوجيا الحديثة في الماكنة الزراعية، واستأجارها لأراضي زراعية في دول أخرى وسعيها الدؤوب للحصول على الاكتفاء من المواد الغذائية كونه يحقق أمنها القومي الغذائي، إلا إنها لا تزال تستورد محاصيل أخرى، لتلبية الاحتياجات الداخلية للمواطنين والوافدين فيها، إذ يشكل الأمن الغذائي أهمية خاصة وعلاقة وثيقة بالأمن القومي لدول الخليج، لما يوفرهُ الغذاء المنتج محلياً من تعزيز للاستقرار السياسي، فعندما تكون دول الخليج قادرة على تلبية احتياجاتها الغذائية بشكل مستدام، فإن ذلك يساهم في تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي، حيث يقلل من التوترات والاضطرابات التي قد تنجم عن نقص الغذاء، لأن الاعتماد الكبير على الواردات الغذائية يجعل دول الخليج عرضة لتقلبات الأسواق العالمية والتأثيرات السياسية والاقتصادية الخارجية، مما قد يؤثر على أمنها القومي، فضلاً عن ذلك فأنه ذات تأثير على الاقتصاد الوطني، لأن نقص الغذاء أو تقلبات أسعار المواد الغذائية، يمكن أن تؤثر على الاقتصاد الوطني وتؤدي إلى زيادة التضخم وتدهور مستوى المعيشة، مما قد يؤثر على الأمن القومي، وهذا ينعكس بطبيعة الحال على الأمن الاستراتيجي والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، ويقلل من احتمالية حدوث اضطرابات اجتماعية أو سياسية ناجمة عن نقص الغذاء، لذلك تعد قضية الأمن الغذائي من الأولويات الاستراتيجية لدول الخليج، كونها استشعرت هذه الدول أن تعزيز قدراتها الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، سيحقق استقرارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

Abstract

The Gulf Cooperation Council (GCC) countries suffer from a persistent domestic food crisis. They have been unable to achieve self-sufficiency in strategic agricultural crops (such as wheat and rice) due to the special water and soil conditions these crops require. However, they have succeeded in creating special conditions for the production of meat and dairy products,

achieving self-sufficiency in these crops. Despite the introduction of modern technology in agricultural machinery, the leasing of agricultural land in other countries, and their tireless efforts to achieve food self-sufficiency as this achieves national food security, they still import other crops to meet the domestic needs of their citizens and expatriates. Food security is of particular importance and closely linked to the national security of the Gulf countries, as locally produced food enhances political stability. When the Gulf countries are able to meet their food needs sustainably, this contributes to strengthening political and social stability, reducing tensions and unrest that may result from food shortages. This is because heavy reliance on food imports makes the Gulf countries vulnerable to fluctuations in global markets and external political and economic influences, which may affect their national security.
Furthermore, It has an impact on the national economy, because food shortages or fluctuations in food prices can affect the national economy and lead to increased inflation and a deterioration in the standard of living, which may affect national security. This naturally affects strategic security and the maintenance of social stability, and reduces the possibility of social or political unrest resulting from food shortages. Therefore, the issue of food security is one of the strategic priorities of the Gulf countries, as these countries sense that enhancing their food capabilities and achieving food self-sufficiency will achieve political, economic and social stability.

المقدمة:

مع تزايد أعداد سكان العالم والذي بلغ بحدود (8.4) مليار نسمة في نهاية عام 2024م، ستكون هنالك حاجة ماسة إلى بذل المزيد من الجهد والابتكار من أجل زيادة الإنتاج الزراعي (الحيواني والزراعي) بشكل مستدام، وتحسين سلسلة التوريدات العالمية، وتقليل فقدان الأغذية وهدرها، وضمان حصول الدول على سيادة غذائية كاملة، تمكنها من مواجهة المخاطر المحيطة بها، كالتغير المناخي والكوارث الطبيعية طبيعياً، والصراع الدائم في السياسة والاقتصاد والنفوذ والمصالح بشرياً.

إذ تعاني دول الخليج من ندرة المياه العذبة، مما يجعل من الصعب زراعة المحاصيل الغذائية الأساسية، فضلاً عن ذلك وجود التربة غير الصالحة للزراعة في العديد من مناطق الخليج، بسبب ملوحتها العالية

أو قلة خصوبتها، كذلك سيادة المناخ الحار والجاف فيزيد من تبخر المياه ويقلل من كفاءة الزراعة التقليدية، والتكلفة العالية للزراعة، بسبب الحاجة إلى استخدام تقنيات متقدمة مثل تحلية المياه والزراعة في بيئات محكومة، مما انعكس على قلة الإنتاجية الزراعية في دول الخليج مقارنة بالدول، وهذا جعلها بطبيعة الحال تولي الاعتماد على الواردات بشكل كبير، لتلبية احتياجاتها الغذائية، الأمر الذي يجعلها عرضة لتقلبات الأسواق العالمية.

الكلمات المفتاحية: الخليج، الغذاء، الاستراتيجية، الامن القومي

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في هذه الدراسة في الآتي:

1ـ هل هنالك أمن غذائي متكامل (نباتي وحيواني) في دول مجلس التعاون الخليجي؟

2ـ هل هنالك تغير في الإنتاج الزراعي على مدى السنوات العشرين الأخيرة؟

3ـ ماهي المشاريع المستقبلية للأمن الغذائي في دول مجلس التعاون الخليجي؟

فرضية البحث

تسعى فرضية البحث للإجابة عن مجموعة من التساؤلات التي تم طرحها،

1ـ ليس هنالك أمن غذائي متكامل في دول مجلس التعاون الخليجي بل هي تسعى لذلك.

2ـ هنالك تغير ملحوظ في الإنتاج الزراعي على مدى العشرين سنة الماضية، لاسيما في المحاصيل الاستراتيجية.

3ـ تم وضع مجموعة من الاستراتيجيات لمعالجة النقص الحاصل في الإنتاج الزراعي، ويأتي في مقدمتها دولتي الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

هدف الدراسة

تحاول هذه الدراسة، إبراز الإنتاج الفعلي من المحاصيل الزراعية والإنتاج الحيواني، ومعرفة واقع الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون الخليجي، وإمكانية مواجهة المخاطر التي يمكن أن تتعرض أليها في المستقبل سواء أكانت مشاكل بشرية كالصراعات الدولية وانعكاسها على أمنها الغذائي أو مخاطر طبيعية كالتغير المناخي والزلازل والفيضانات التي تتعرض لها الدول المصدرة للغذاء.

وقد قسمت الدراسة إلى ثلاث مباحث، تضمن المبحث الأول أهمية الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون الخليجي، أما المبحث الثاني واقع الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون الخليجي، المبحث الثالث: مستقبل الأمن الغذائي الخليجي واستراتيجية تحقيقه.

حدود الدراسة:

تضم حدود الدراسة دول مجلس التعاون الخليجي التي تقع بين دائرتي عرض (16° و 32°) شمالاً، وخطي طول (35° و 60°) شرقاً، وهذا الموقع يعد متوسطًا لمواقع الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، وتشمل الدول الآتي: المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، البحرين، قطر، سلطنة عمان. أنظر (الخريطة ـ 1)

(الخريطة ـ 1) الموقع الجغرافي لدول مجلس التعاون الخليجي

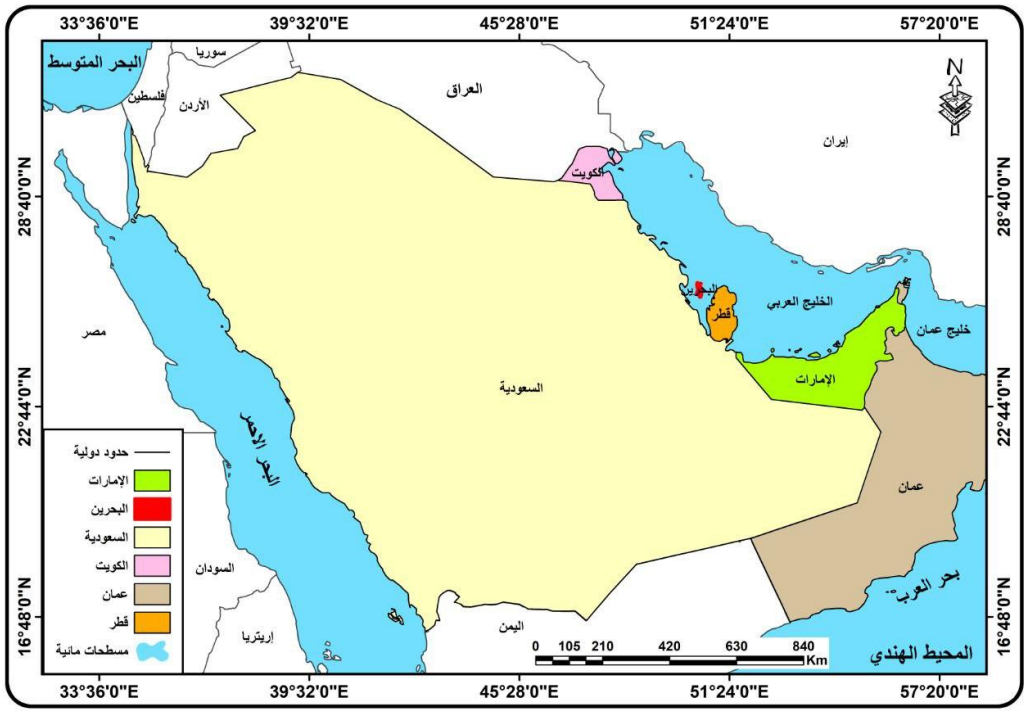

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على برنامج gis

المبحث الأول: أهمية الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون الخليجي

يشير مفهوم الأمن الغذائي إلى ضمان حصول سكان أي دولة على احتياجاتهم الغذائية الأساسية بشكل كافٍ وآمن وصحي، بما يتيح لهم عيش حياة متكاملة ونشطة، ويتحقق ذلك حينما يتمكّن كل فرد من الحصول في كل وقت على غذاء ملائم من حيث الكمية والنوعية، دون أن يتأثر هذا التوفّر بالظروف الطارئة مثل التغيرات المناخية أو النزاعات والحروب.

يُعد الأمن الغذائي مؤشراً جوهرياً لقياس استقرار المجتمعات، إذ يعكس قدرة الدولة على منع حدوث نقص أو انقطاع في الغذاء مستقبلاً نتيجة لعوامل تهدد استدامة الإنتاج والتوزيع، كالجفاف، والكوارث الطبيعية، والاضطرابات المجتمعية أو السياسية.

ينقسم الأمن الغذائي إلى فرعين أساسيين: هما الأمن الغذائي المطلق والأمن الغذائي النسبي، فيعرف المطلق بأنه قيام الدولة داخلياً بإنتاج المواد الغذائية، بشكل يتساوى مع الاحتياج المحلي ومتطلباته أو قد يتجاوزها في كثير من الأحيان.

تحتل دول الخليج العربي مرتبة متقدمة في مؤشر الأمن الغذائي العالمي، إذ تُظهر نتائج المؤشر توفر مستويات عالية من الإمدادات الغذائية، وملاءمة الأسعار، وجودة الغذاء وسلامته، ويُعد هذا مؤشراً على نجاح السياسات الحكومية في بناء منظومات قادرة على تأمين احتياجات السكان الغذائية بشكل مستدام، كذلك فقد برهنت التجربة الواقعية، سواء خلال جائحة كورونا أو الحرب الروسية ـ الأوكرانية، على قدرة دول الخليج على إدارة الأزمات وتخفيف آثارها، من خلال تبني سياسات مرنة، وتفعيل استراتيجيات للتخزين، وتنويع مصادر الاستيراد، وهو ما يعكس وجود مواطن قوة تتمثل في كفاءة الإدارة الحكومية ومرونة أنظمة الإمداد الغذائي، رغم بقاء التحدي الأساسي متمثلاً في تقليل الاعتماد المفرط على الاستيراد عبر تعزيز الإنتاج المحلي وتنويع مصادر الغذاء.

محددات الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون الخليجي العربي:

1ـ قلة المياه الماطرة والسطحية مع ندرة الأراضي الزراعية وزيادة الأراضي الصحراوية والمتصحرة وقلة الأيادي الماهرة في الإنتاج الزراعي.

1ـ عدم ثباتية المنتج الزراعي، أيّ ظاهرة ارتفاع وتقلب أسعار المنتجات الزراعية.

2ـ التغيرات المناخية ومخاطر الطقس الموسمي.

3ـ تزايد العمالة (الوافدين والمهاجرين والولادات) وأثره في التزايد السكاني، وانعكاس ذلك على الاستهلاك المحلي في دول مجلس التعاون.

4ـ تزايد وتوسع ظاهرة إنتاج الوقود الحيوي من المنتجات الزراعية.

5ـ تذبذب الاستثمار الأجنبي في الزراعة والمنتجات الزراعية.

وهذا انعكس على اعتماد هذه الدول الخليجية على الاستيراد بنسبة تقارب 83% من غذائها يكشف عن هشاشة وفجوة كبيرة في منظومة الأمن الغذائي، حيث يضعها في موقع عرضة للتأثر بالأزمات العالمية مثل الأوبئة، والاضطرابات الجيوسياسية، وتقلبات الأسواق الدولية، هذا الاعتماد الكبير على الخارج يُمثل نقطة ضعف هيكلية، قد تُهدد الاستقرار الغذائي في حال استمرار أو تفاقم تلك الأزمات، وهي الأولى في العالم من حيث استيراد الأغذية الاستراتيجية الأساسية بالنسبة لعدد السكان، لذا فإن الفجوة الغذائية في دول مجلس التعاون الخليج كبيرة جداً أنظر (الجدول ـ1).

(الجدول ـ1) نسبة المنتجات الغذائية التي يتم استيرادها من خارج دول مجلس التعاون الخليجي

ت	اسم المنتج الغذائي	نسبة استيراده من الخارج %
1	القمح	100
2	الرز	92
3	الأعلاف	86
4	الألبان واللحوم	34

المصدر: منظمة الأمم المتحدة، وكالة (الفاو) للأغذية والزراعة، التقرير السنوي لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2023

المبحث الثاني: واقع الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون الخليجي

تعاني دول مجلس التعاون الخليجي منذ وجودها كدول غير مستقلة من أزمة إنتاج الغذاء وتوافر المياه السطحية، واستمرت معها هذه المشكلة الغذائية حتى مع نشوؤها كوحدات سياسية مستقلة، ويرجع هذا الأمر إلى مجموعة من الأسباب لعل في مقدمتها تواجدها في مناطق صحراوية يتصف مناخها بالجاف والتطرف الكبير في تنوع أراضيها، مما انعكس على طبيعة انتاجها الغذائي بنوعية النباتي والحيواني، حيث تم التقنين والتقليل والتقييد في الإنتاج الزراعي، نتيجة شحة المياه وندرة الأراضي المخصصة للزراعة وارتفاع درجات الحرارة، إذ تشكل أراضي المحاصيل والمراعي ما نسبته 19.5% من إجمالي مساحة الأراضي في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، وأن 1% فقط هي أراض صالحة للزراعة (أراضي المحاصيل) وهي نسبة أقل من المتوسط العالمي البالغ 10.6%.

إذ لا تتوفر حالياً أنواع من الحبوب يتم زراعتها في دول مجلس التعاون الخليجي ، فالأراضي الزراعية أصبحت عائقاً أساسياً أمام الدول الخليجية، ولا يتم إنتاج المحاصيل مثل الحبوب في دول مجلس التعاون الخليجي وهذا نتيجة أن الموارد المائية شحيحة، وهذا بدوره يؤثر على زراعة الحبوب والمحاصيل الأخرى، فتحظى حالياً أنظمة الزراعة المائية بالاهتمام من جانب دول مجلس التعاون الخليجي وقد بدأت الشركات أيضًا في القيام بإنتاج بعض من الخضار والفاكهة لأن هذا النوع من الزراعة يحتاج كمية أقل من المياه ولا يحتاج إلى أرض أو تربة رطبة، ويتم استيراد محاصيل الحبوب مثل القمح والشعير حيث لا يتوفر إنتاج لمثل هذه المحاصيل وزيادة استهلاكها، وبحسب بيانات البنك الدولي في عام 2016، فقد كان نسب الأراضي الصالحة للزراعة في المملكة العربية السعودية هي 1.6% من مساحة الأراضي، و0.6% بالإمارات العربية المتحدة، و1.2% بدولة قطر، وقد وصلت إلى 0.4% في الكويت، بينما كانت 3.5% في العالم العربي.

أذ تبلغ المساحة الإجمالية لدول مجلس التعاون قرابة 4.2 مليون كيلومتر مربع، وتصل مساحة الأراضي المستخدمة في الزراعة حوالي 5.10 ألف كيلومتر مربع وهي تمثل 4.0 % من اجمالي

المساحة ككل لدول مجلس التعاون، كما تتفاوت النسبة الزراعية ما بين دول المجلس ما بين من 8.4 % في مملكة البحرين إلى 4.0 % في كل من المملكة العربية السعودية وفي سلطنة عمان.

ووصل الإنتاج الزراعي في الدول الخليجية لمختلف المحاصيل الزراعية إلى (1.8) مليون طن في عام 2023م، وبمعدل انخفاض وصل لـ (2.1) % بالمقارنة مع حجم الإنتاج في عام 2019م، والبالغ فيه حجم الإنتاج مقدار (2.8) مليون طن، بسبب قلة وصول المواد الأولية الداخلة في الإنتاج الزراعي نتيجة أزمتي كورونا العالمية، والحرب الروسية الأوكرانية، وقد شاركت المملكة العربية السعودية بقرابة نصف الإنتاج في الخليج وهو حوالي 1.4 مليون طن، بينما توزع النصف الأخر على باقي دول المجلس، حيث قدمت سلطنة عمان قرابة 0.21 ،% و8.19 % في دولة الإمارات العربية المتحدة، و6.7 % في دولة الكويت، و5.1% في دولة قطر.

وقد اتبعت دول مجلس التعاون الخليجي مجموعة من الأوليات في ترسيخ مفهوم الأمن الغذائي والتي يمكن تطبيقها وهي:

1ـ الاستثمار المدروس والمعوّض في الإنتاجية الزراعية المستدامة.

2ـ دعم الابتكارات واختراعات التكنولوجية في مجالي التغذية والغذاء التي تصب في تنمية الإنتاج الزراعي بنوعيه الحيواني والنباتي.

3ـ تسهيل التجارة البينية والدولية، ووضع استراتيجيات لإنشاء احتياطي الحبوب (القمح والشعير والأرز) للتقليل من التقلبات الخطيرة في أسعار الأغذية، ومواجهة المخاطر المفاجئة.

تبلغ مساحة الجغرافية السياسية لدول مجلس التعاون الخليجي مجتمعةً بحدود (2.4) مليون كيلو متر مربع، وتصل مساحة الأراضي المستغلة للزراعة بحدود (9.6) ألف كيلو متر مربع، وهي تشكل (0.4) من إجمالي المساحة الكلية لدول المجلس، أنظر (الجدول ـ 2)، فيما تتفاوت النسبة بين دول المجلس من (4.7) % في مملكة البحرين إلى (0.3) % في سلطنة عُمان.

(الجدول ــ2) مساحة الأراضي المزروعة ونسبتها في دول مجلس التعاون 2024م

ت	الدولة	المساحة كم2	النسبة المزروعة%
1	السعودية	7,719.2	0.4
2	الأمارات	579.0	0.8
3	الكويت	99.0	0.6
4	قطر	136.9	1.2
5	البحرين	26.0	4.7
6	عمان	1,079.4	0.3

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سلطنة عُمان، الملخص التنفيذي، التقرير السنوي للإنتاج الزراعي لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2024م

تتفاوت مساحة الأراضي المزروعة من الأراضي القابلة للزراعة في دول مجلس التعاون، أنظر (الشكل ـ 1) حيث بلغ أعلاها في دولة البحرين بنسبة (70.3)% تليها دولة الكويت بنسبة (67.8)%، بينما سجلت دولة الإمارات نسبة (51.6)% أما دولة قطر فقد سجلت (20.9)% في حين سجلت سلطنة عمان نسبة (4.7)%.

(الشكل ـ1) نسبة الأراضي المزروعة في دول مجلس التعاون الخليجي

المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (2)

أولاً: الإنتاج النباتي في مجلس التعاون الخليجي لعام 2024م (الخضروات، الفواكه، التمور، الحبوب):

يُعبر مصطلح الإنتاج النباتي عن ابتكار واستخدام تقنيات ووسائل إنتاج النباتات بهدف استخدامها بنواحٍ عدة مثل استخدامها في الإنتاج الزراعي، لإنتاج محاصيل غذائية، كالحبوب والبقوليات وغيرها من الأصناف التي تدخل كغذاء للإنسان أو الحيوان، أو إنتاج النباتات في الحدائق أو استخدامها كألياف وما إلى ذلك.

وقد بلغ الإنتاج النباتي في الدول الخليجية من مختلف المنتجات الزراعية بحدود (11.7) مليون طن في عام 2024م، إذ بلغت كميات إنتاج الخضروات بحدود (4.7) مليون طن، وإنتاج الفواكه (2.8) مليون طن، أما إنتاج التمور فقد بلغ (2.4) مليون طن، بينما شكل إنتاج الحبوب الأقل من بين باقي النباتات بحدود (1.8) مليون طن.

وبمعدل ارتفاع بلغ (38.4)% مقارنة بحجم الإنتاج في عام 2016م، والبالغ فيه حجم الإنتاج (8.5) مليون طن، وقد ساهمت السعودية بأعلى كمية من الإنتاج النباتي الخليجي بحوالي (7.8) مليون

طن (66.8)% بينما يتوزع باقي الإنتاج الخليجي على باقي دول مجلس التعاون، حيث ساهمت دول: عُمان بحوالي (14.4)% والإمارات (13.2)% والكويت (5.0)% وقطر (0.6)%، بينما ساهمت دولة البحرين بالنسبة الأقل من الإنتاج النباتي الخليجي، أنظر (الجدول ـ 3).

(الجدول ــ3) التوزيع النسبي للإنتاج النباتي في دول مجلس التعاون 2024م

ت	إسم الدولة	التمور%	الخضروات%	الفواكه%	الحبوب%
1	السعودية	19.7	34.4	29.9	16.0
2	الأمارات	22.0	21.7	25.5	30.8
3	الكويت	19.2	73.9	1.4	5.5
4	قطر	37.3	60.2	0.4	2.1
5	البحرين	38.8	58.1	3.1	
6	عمان	21.7	68.7	5.8	3.8

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سلطنة عُمان، الملخص التنفيذي، التقرير السنوي للإنتاج الزراعي لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2024م.

ويتصدّر إنتاج الخضروات قائمة المنتجات النباتية على المستوى الكلي لمجلس التعاون حيث يشكل ما نسبته 35.4% من حجم الإنتاج النباتي الخليجي. إلا أن أهميتها النسبية تختلف من دولة لأخرى، حيث استحوذت نسبة إنتاج الخضروات من إجمالي المنتجات الزراعية في دولة الكويت وسلطنة عُمان ودولة قطر ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية بواقع 73.9%،68.7%،60.2%،58.1%،34.4%على التوالي. بينما يتصدّر إنتاج الحبوب الأهمية النسبية في دولة الإمارات العربية المتحدة بواقع 30.8%.

ثانياً: الثروة الحيوانية في مجلس التعاون الخليجي لعام 2024م (الضأن، الماعز، الإبل، الأبقار):

بلغ أعداد الثروة الحيوانية في مجلس التعاون الخليجي بحدود (41.9) مليون رأس في عام 2020م، حيث جاء حيوان الضأن بالعدد الأكبر وقد بلغ اعدادها (26.3) مليون رأس، أما الماعز (12.3) مليون رأس والإبل (2.4) مليون رأس والأبقار (0.9) مليون رأس.

هذه الأعداد لم تكن موجودة في مجلس التعاون الخليجي في عام 2016م، حيث كان يبلغ اعدادها مجتمعة (23.9) مليون رأس، وبمعدل نمو بلغ (75.0)%، وقد ساهمت السعودية بأعلى نسبة من حجم الثروة الحيوانية الخليجية وبحوالي (30.3) مليون رأس وبنسبة (72.2)% من إجمالي أعدادها، بينما توزعت النسبة المتبقية على مجلس التعاون الخليجي، إذ ساهمت الإمارات بحوالي (12.1)% و (8.9) في عمان، و(4.2)% في قطر، و(2.4)% في الكويت، و (0.2)% في البحرين، أنظر (الجدول ـ 4).

(الجدول ـ4) التوزيع النسبي للثروة الحيوانية في مجلس التعاون الخليجي لعام 2024م

ت	أسم الدولة	الإبل%	الماعز%	الضأن%	الأبقار%
1	السعودية	5.0	22.3	71.8	1.0
2	الأمارات	9.8	47.5	40.6	2.0
3	الكويت	1.8	23.5	71.3	3.5
4	قطر	7.7	26.4	63.3	2.6
5	البحرين	3.1	26.2	62.8	7.9
6	عمان	7.5	64.4	16.9	11.1

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سلطنة عُمان، الملخص التنفيذي، التقرير السنوي للإنتاج الزراعي لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2024م

حيث يتصدّر الضأن قائمة الثروة الحيوانية على المستوى الكلي لمجلس التعاون حيثُ شكل ما نسبتهُ 62.8% من حجم الثروة الحيوانية. وعلى مستوى كل دولة على حدة يتصدّر الضأن قائمة الثروة الحيوانية المحلية في جميع دول المجلس عدا سلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة.

ويأتي الماعز في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية، حيثُ يشكل 29.3% من حجم الثروة الحيوانية في مجلس التعاون، حيثُ بلغت أعلاه في كل من سلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 64.4%،47.5%على التوالي.

ثالثاً: الإنتاج الحيواني في مجلس التعاون الخلجي لعام 2024م:

يقصد بالإنتاج الحيواني مجمل الثروة الحيوانية التي تضم الأغنام والأبقار والماعز والخيل والجمال، إضافةً إلى الدواجن بمختلف أنواعها والمتواجدة ضمن منطقة أو بلد معين، ويشمل هذا المفهوم الاستفادة من منتجات هذه الثروة الحيوانية في مجالات متعددة، سواء في التغذية مثل اللحوم والبيض والحليب ومشتقاته، أو في المجالات الصناعية من خلال الجلود والصوف والوبر التي تدخل في صناعة النسيج والمفروشات، فضلاً عن ذلك هو مخرجات الحيوانات (الفضلات) المستخدمة كأسمدة عضوية في الزراعة، وكل ما يمكن أن يشكل فائدة للإنسان في الوقت الحالي، ويعد الإنتاج الزراعي الحيواني جانباً هاماً لكثير من الدول التي توصف بالزراعية، لما يشكلهُ من إرادات مالية داخلة لموازنة الدولة، مما ينعكس على تنوع مصادر الدخل القومي السنوي للدول

وقد أنتج مجلس التعاون الخليجي ما يقارب (8.2) مليار بيضة في عام 2024م، مقارنة بعام 2016م حيث أنتج (7.6) مليار بيضة، بمعدل نمو بلغ (7.6) % وتساهم السعودية بأعلى كمية من الإنتاج الخليجي بما يقارب (63.4) %، تليها دولة الكويت بحوالي (15.8) % ودولة الإمارات بـ (13.9) % وسلطنة عمان بـ (5.8) % فيما تساهم كلاً من قطر والبحرين بـ (1.0) % و (1.0) % على التوالي، أنظر (الجدول ـ5).

(الجدول – 5) بيض المائدة في دول مجلس التعاون 2024 م

ت	إسم الدولة	مليار بيضة
1	السعودية	5,197.0
2	الأمارات	1,136.7
3	الكويت	1,293.9
4	قطر	9.4
5	البحرين	82.9
6	عمان	476.0

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سلطنة عُمان، الملخص التنفيذي، التقرير السنوي للإنتاج الزراعي لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2024م

أما لحوم الدجاج، فقد بلغ إنتاج مجلس التعاون الخليجي لعام 2024م بحدود (1.2) مليون طن من لحوم الدجاج، مقارنة بعام 2016 الذي بلغ (1.0) مليون طن، بمعدل نمو بلغ (20.6) %، وتساهم السعودية بأعلى كمية من الإنتاج حيث بلغ إنتاجها ما يقارب (75.7) % من إجمالي إنتاج الخليج مجتمعاً، تليها دولة عمان بحوالي (10.9) % بينما تساهم كلاً من الكويت والإمارات وقطر بأقل من (10.0) %، أما البحرين فتساهم (1.0)% فقط، أنظر (الجدول ـ 6).

(الجدول – 6) لحوم الدجاج في دول مجلس التعاون 2024م

ت	إسم الدولة	ألف طن
1	السعودية	900.0
2	الأمارات	54.1
3	الكويت	62.6
4	قطر	35.3
5	البحرين	7.3
6	عمان	130.0

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سلطنة عُمان، الملخص التنفيذي، التقرير السنوي للإنتاج الزراعي لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2024م

كذلك فقد تنوع حجم الإنتاج الفعلي اللحوم الحمراء في دول مجلس التعاون الخليجي، إذ احتلت السعودية المرتبة الأولى بينما جاءت دولة البحرين في المرتبة الأخير، أنظر (الجدول ـ 7)

(الجدول – 7) إنتاج اللحوم الحمراء في دول مجلس التعاون 2024م

ت	إسم الدولة	ألف طن
1	السعودية	165.0
2	الكويت	12.6
3	قطر	10.9
4	البحرين	2.4
5	عمان	47.0

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سلطنة عُمان، الملخص التنفيذي، التقرير السنوي للإنتاج الزراعي لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2024م

أيضاً فقد احتلت السعودية المرتبة الأولى في إنتاج الألبان في عام 2024م، واحتلت المرتبة الأولى، بينما جاءت دولة الكويت بالمرتبة الأخيرة في إنتاج الألبان، أنظر (الجدول ـ 8).

(الجدول ــ 8) إنتاج الألبان في دول مجلس التعاون لعام 2024م

ت	إسم الدولة	مليون لتر
1	السعودية	2,098.6
2	الأمارات	242.7
3	الكويت	71.4
4	قطر	206.7
5	عمان	215.0

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سلطنة عُمان، الملخص التنفيذي، التقرير السنوي للإنتاج الزراعي لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2024م

رابعاً: الثروة السمكية في دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2024م:

الثروة السمكية هي مجموع الموارد السمكية الموجودة في المياه العذبة أو المالحة والبحيرات الاصطناعية، وتشمل الأسماك والقشريات والرخويات وغيرها من الكائنات المائية التي يمكن صيدها أو تربيتها، وتُعد الثروة السمكية موردًا طبيعيًا هامًا للعديد من الدول، حيث توفر مصدرًا للغذاء والتوظيف والدخل.

إذ بلغت كمية الأسماك المصطادة في مجلس التعاون ما يقارب 1.0 مليون طن في عام 2024م وبنسبته نمو بلغت 122.9% مقارنة بعام 2014م والبالغ فيه كمية الاسماك المصطادة حوالي 454.3 ألف طن. وتساهم سلطنة عُمان بأعلى كمية من الإنتاج الخليجي أي مايقارب 83.0%، تليها دولة الامارات العربية المتحدة بحوالي 7.1%، والمملكة العربية السعودية بـ 6.5%، ومملكة البحرين بـ 1.7%، ودولة قطر بـ 1.5%، فيما تساهم دولة الكويت بنسبة 0.3%. أنظر (الجدول ـ 9)

(الجدول ـ9) المساهمة النسبية (%) لكمية الأسماك المصطادة في دول مجلس التعاون لعام 2024م

ت	إسم الدولة	المساهمة النسبية %
1	السعودية	% 6.5
2	الأمارات	% 7.1
3	الكويت	% 0.3
4	قطر	% 1.5
5	البحرين	% 1.7
6	عمان	% 83.3

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سلطنة عُمان، الملخص التنفيذي، التقرير السنوي للإنتاج الزراعي لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2024م

ويبلغ عدد العاملين في مهنة الصيد في دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2024م بحدود (133131) ألف صياد، أنظر (الجدول ـ 10)

(الجدول ـ 10) إجمالي عدد الصيادين في دول مجلس التعاون 2024م

ت	إسم الدولة	العدد / شخص
1	السعودية	30,257
2	الأمارات	42,120
3	الكويت	1,853
4	قطر	2,774
5	البحرين	4,566
6	عمان	51,561

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سلطنة عُمان، الملخص التنفيذي، التقرير السنوي للإنتاج الزراعي لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2024م

التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية في دول مجلس التعاون الخليجي

التجارة الخارجية هي عملية تبادل الدولة أو الحكومة للبضائع والخدمات ورأس المال مع الدول الأخرى، عن طريق الحدود مع الدول المجاورة أو الإقليمية أو الدولية.

أولاً: الصادرات الزراعية في دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2024م:

تهتم دول مجلس التعاون الخليجي بجغرافيتها السياسية من حيث تعزيز مواردها وتقنين النادر منها، وتعمل على استدامة النقل التجاري الخارجي فيما بينها، لتحقيق الاكتفاء الذاتي من جهة، وحصر العملة الصعبة في حدودها الجيوبولتيكية، وتصدير الفائض من انتاجها للدول الإقليمية او العالمية، ويظهر هذا الأمر جلياً في ميادين الاقتصاد والتجارة لمختلف الموارد الطبيعية منها والبشرية.

فقد بلغت قيمة الصادرات من المحاصيل الزراعية في الدول الخليجية بحدود (4.3) مليار دولار في عام 2024م، انظر (الجدول ـ12) بالمقارنة بـ (3.7) مليار دولار في عام 2016م، وبنسبة نمو بلغت (18.2) %، أنظر (الشكل ـ 2).

(الجدول ـ 11) قيمة الصادرات والمساهمة النسبية % للمنتجات الزراعية لعام 2024م

ت	إسم الدولة	مليون دولار	نسبة المساهمة
1	السعودية	826.0	19.1
2	الأمارات	3,053.7	70.6
3	الكويت	28.9	0.7
4	قطر	8.7	0.2
5	البحرين	35.9	0.8
6	عمان	372.7	8.6

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سلطنة عُمان، الملخص التنفيذي، التقرير السنوي للإنتاج الزراعي لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2024م

ثانياً: الواردات الزراعية في دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2024م:

تعتمد الواردات الزراعية في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير على المحاصيل الزراعية المزروعة في دول أخرى، لتلبية احتياجاتها الغذائية، وسد النقص الحاصل من الفجوة الغذائية بين المنتج المحلي والمستورد من الخارج.

(الشكل ـ2) قيمة الصادرات في مجلس التعاون الخليجي لعام 2024م

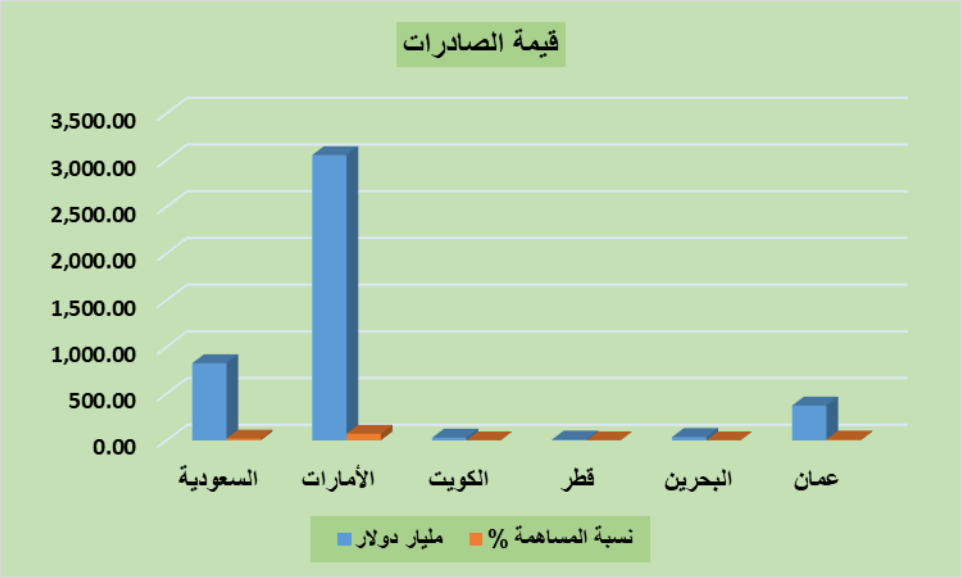

المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (11)

وقد بلغت قيمة الواردات من المنتجات الزراعية في مجلس التعاون الخليجي بحدود (26.7) مليار دولار في عام 2024م، أنظر (الجدول ـ 12) بالمقارنة بـ (26.5) مليار دولار في عام 2016م، وبنسبة نمو بلغت (0.9) %، أنظر (الشكل ـ 3).

(الجدول ـ 12) قيمة الواردات والتوزيع النسبي % للمنتجات الزراعية في دول مجلس التعاون 2024

ت	إسم الدولة	مليار دولار	نسبة المساهمة %
1	السعودية	12,819.8	48.0
2	الأمارات	8,045.1	30.1
3	الكويت	2,360.3	13.2
4	قطر	1,465.4	11.2
5	البحرين	628.5	4.4
6	عمان	1,395.9	11.0

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سلطنة عُمان، الملخص التنفيذي، التقرير السنوي للإنتاج الزراعي لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2024م

التجارة البينية للمنتجات الزراعية والسمكية في دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2024م:

التجارة البينية هو تبادل السلع والبضائع والمنتجات بين مجموعة من الدول المتجاورة التي تقع وفق منظومة سياسية وجغرافية واحدة، وتتخذ أشكال عدة هذه التجارة، وغالباً ما يكون الإنتاج الزراعي هو الأكثر استخداماً من بين مختلف النشاطات الواقعة ضمن منظومة التجارة البينية، بسبب سهولة النقل من جهة وسرعة التلف من جهة أخرى.

(الشكل ـ3) قيمة الواردات للمنتجات الزراعية في دول مجلس التعاون 2024

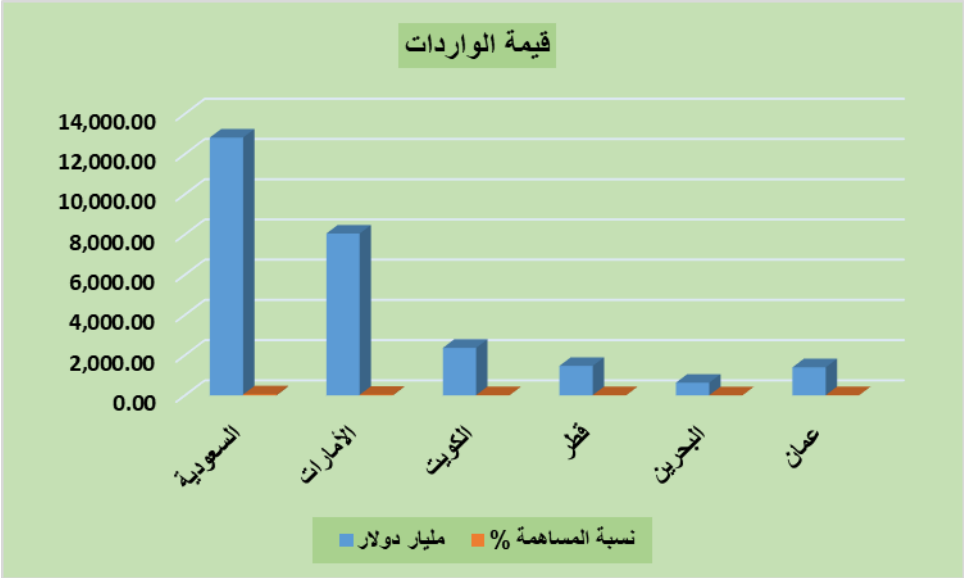

المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (14)

أولاً: الصادرات البينية الزراعية بين دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2024م:

بلغت قيمة إجمالي الصادرات البينية من المنتجات الزراعية في مجلس التعاون الخليجي بحدود (3.3) مليار دولار في عام 2026م، مقارنة بـ (2.1) مليار دولار في عام 2016م، وبنسبة نمو بلغت

(54.3) %، أنظر (الجدول ـ 14)، حيث بلغ التصدير الخام من المنتجات الزراعية ما قيمتهُ (2.3) مليار دولار، في حين بلغ الخام من إعادة التصدير بين دول مجلس التعاون الخليجي من المنتجات الزراعية ما قيمتهُ (1) مليار دولار.

(الجدول – 14) إجمالي قيمة الصادرات البينية للمنتجات الزراعية في دول مجلس التعاون2024 م

ت	إسم الدولة	الصادرات	إعادة التصدير
1	السعودية	683.9	70.2
2	الأمارات	1,053.9	808.9
3	الكويت	114.4	13.2
4	قطر	1.2	0.8
5	البحرين	119.0	30.6
6	عمان	345.2	62.1

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سلطنة عُمان، الملخص التنفيذي، التقرير السنوي للإنتاج الزراعي لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2024م

ثانياً: الصادرات البينية للأسماك بين دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2024م:

بلغت قيمة إجمالي الصادرات البينية للأسماك في مجلس التعاون الخليجي بحدود (278.3) مليون دولار في عام 2024م، مقارنة بـ (103) مليون دولار في عام 2016م، وبنسبة نمو بلغت (170.3) %، أنظر (الجدول ـ 15)، حيث بلغ التصدير الخام للأسماك ما قيمتهُ (236.7) مليون دولار، في حين بلغ الخام من إعادة التصدير بين دول مجلس التعاون الخليجي من الأسماك ما قيمتهُ (41.6) مليون دولار.

(الجدول ـ 15) إجمالي قيمة الصادرات البينية للأسماك في دول مجلس التعاون 2024م

ت	إسم الدولة	الصادرات / مليون دولار	إعادة التصدير / مليون دولار
1	السعودية	21.7	2.8
2	الأمارات	138.7	34.5
3	الكويت	0.5	0.4
4	قطر	0.1	0.13
5	البحرين	34.2	0.7
6	عمان	41.6	3.2

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سلطنة عُمان، الملخص التنفيذي، التقرير السنوي للإنتاج الزراعي لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2024م

القيمة المضافة لقطاعي الزراعة والثروة السمكية في الناتج المحلي الإجمالي لدولة مجلس التعاون لعام 2024م:

بلغت مساهمة صيد الأسماك والقطاع الزراعي في الدخل القومي الإجمالي في الدول الخليجية بحدود 24.2 مليار دولار أمريكي في عام 2024م مقارنة بـ 22.5 مليار دولار أمريكي في عام 2016م وبنسبة نمو بلغت 7.4%. أنظر (الجدول ـ 15)

وتستحوذ المملكة العربية السعودية على النسبة الأعلى من مساهمة قطاع الزراعة وصيد الأسماك في الناتج المحلي الإجمالي في مجلس التعاون وذلك بحوالي 73.9%، تليها دولة الامارات العربية المتحدة بحوالي 13.9 %، وسلطنة عُمان بـ 7.7%، ودولة قطر بـ2.0%، ودولة الكويت بـ 2.0%، ومملكة البحرين بـ0.4%.

(الجدول – 15) المساهمة النسبية والقيمة المضافة لصيد الأسماك وقطاع الزراعة في الناتج المحلي في دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2024 م

ت	إسم الدولة	مليار دولار	نسبة المساهمة %
1	السعودية	17,878.9	2.5
2	الأمارات	3,368.5	0.8
3	الكويت	484.7	0.5
4	قطر	489.2	0.3
5	البحرين	108.6	0.3
6	عمان	1,874.4	2.5

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سلطنة عُمان، الملخص التنفيذي، التقرير السنوي للإنتاج الزراعي لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2024م

المبحث الثالث: مستقبل الأمن الغذائي الخليجي واستراتيجية تحقيقه

أتبعت دول الخليج العربي الستة (السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، البحرين، عُمان، قطر)، مجموعة من الاستراتيجيات القصيرة والمتوسطة والبعيدة الأجل، لوضع خريطة ورؤية مستدامة لثبات وديمومة داخل وحداتها السياسية، مع العمل على زراعة وإنتاج المحاصيل الزراعية داخلياً وخارجياً، وعلى الرغم من استجابة دول الخليج لأزمة الغذاء العالمية بفعالية في المدى القصير، فإنها تحتاج إلى استكمال إجراءاتها الفورية بسياسات دائمة تهدف إلى إعادة تنظيم سلاسل الإمداد الغذائي وحماية الواردات الغذائية من الصدمات المحتملة في المستقبل، وهذا يعني: أن ضمان الأمن الغذائي على المدى الطويل، تحتاج دول الخليج إلى تطوير استراتيجيات مستدامة لإعادة هيكلة سلاسل الإمداد الغذائي وتحسين قدرتها على مواجهة الصدمات المحتملة، وتتم تلك الاستدامة من خلال الآتي:

1ـ زيادة الإنتاج الغذائي المحلي وتعزيز الامدادات: إذ يمكن تطبيق الممارسات الزراعية المتقدمة، مثل المحاصيل المعدلة وراثيًا والزراعة الصحراوية والزراعة بمياه البحر والزراعة الحضرية والزراعة الدقيقة، وأن يتزيد وبشكل كبير من إنتاجية المزارعين، وذلك من تعزيز سلاسل التوريد في الخليج، حيث يمكن أن تجعل الإمدادات الغذائية أكثر مرونة واستعدادًا للاضطرابات المستقبلية، ويمكن للحكومات في دول الخليج مساعدة المنتجين والمستهلكين على الاستفادة من منصات الإنترنت والأسواق الإلكترونية، مما يساعد في إدارة مخاطر سلاسل الإمداد وتقليل هدر الطعام.

2- تعزيز استقرار الواردات: يمكن للحكومات في دول مجلس التعاون الخليجي من توسيع قنوات الاستيراد، لتعزيز إمدادات المواد الحيوية في سلسلة القيمة الزراعية، كما يمكنها تبسيط إجراءات مراقبة الحدود لتسريع دخول البضائع، فعلى سبيل المثال، يمكنها تقليل التفتيش على الحدود والجمارك للشحنات الزراعية واعتماد الشهادات الإلكترونية للأغذية المستوردة بدلاً من الوثائق المادية.

فضلاً عن ذلك، يمكن للدول الخليجية التي ليس لديها قطاع خاص متطور في صناعة الأغذية، لاسيما البحرين والكويت، أن تحقق تقدمًا أسرع من خلال إنشاء كيان شبه حكومي انتقالي، مثل شركة عامة، بالاعتماد على دول خليجية مثل قطر والإمارات والسعودية أو استعارة تجارب أخرى، مثل الهند وإندونيسيا والمكسيك وكوريا الجنوبية وتونس في تطبيق هذا النهج، على المدى المتوسط، ويمكن لهذا الكيان شبه الحكومي، تشجيع المزارعين على استخدام تقنيات مبتكرة لزيادة الإنتاج المحلي، مثل الزراعة المائية والزراعة الصحراوية والزراعة بمياه البحر، كما يمكن أن يساعد في تطوير قدرات الاستيراد للقطاع الخاص وربط الشركات بشركاء تجاريين استراتيجيين، أما على المدى الطويل، فتحتاج الحكومات في الخليجية إلى بناء إمدادات غذائية محلية، وتعزيز سلاسل التوريد، وزيادة تدفق الواردات، وتطوير الزراعة التعاقدية خارج حدود دول الخليج، والاستثمار في الأراضي الزراعية في دول أفريقية مثل السودان ودول جنوب وجنوب شرق اسيا.

لقد جاءت تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية بحملها الثقيل على منطقة الشرق الأوسط، باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي، ففي الوقت الذي زادت فيه المخاوف في المنطقة العربية من تعطل إمدادات الغذاء وارتفاع أسعارها، ظلت دول الخليج بعيدة نسبياً عن هذه المخاطر، بسبب الاستراتيجيات الوقائية التي اتبعتها حكومات الخليج لتحقيق الأمن الغذائي منذ تسعينيات القرن العشرين، وتضاعفت الاستراتيجيات منذ العام 2008م، عندما حظرت بعض الدول التصدير، خفض إنتاجها من القمح بنحو (12.5)% على أساس سنوي.

فقد أوجدت دول الخليج بدائل بالاستثمار بالأراضي الزراعية الرخيصة والشاسعة في دولٍ مختلفة، لتوفير إمدادات المياه الشحيحة إلى جانب التوجه إلى تشييد المحطات تحلية المياه الموفرة للطاقة والزراعة ذات الكفاءة المائية.

جاءت جائحة كورونا لتزيد من مخاوف دول مجلس التعاون الخليجي التي دفعتها للتفكير في خطٍ مختلفٍ يمنحها استقلالها الغذائي، بتنويع مصادر الإمدادات الغذائية والتخطيط لحالات الطوارئ والاستثمار في الإنتاج المحلي، وهو ما لجأت أليهِ دولة قطر خلال الأزمة الخليجية وجعلها تتصدر الدول الخليجية خارجياً في مؤشر الأمن الغذائي العالمي لعام 2021م.

إلا أن هذه الدول الخليجية التي تعتمد على قدراتها الاقتصادية وتأثيرها في أسواق النفط والغاز، تبقى رهينة الأحداث المفاجئة والإجراءات الاستثنائية التي قد تلجئ أليها الدول الشريكة والمصدرة في

الأزمات العالمية، وهنا تطرح التساؤلات بشأنِ قدرة الدول الخليجية على خلق استراتيجيات جديدة؟ لتحقيق أمنها الغذائي، من خلال إنشاء شبكة إمدادات متطورة فيما بينها، ومدى استعدادها للذهاب بهذا المخطط نحو المنطقة العربية الغنية بالأراضي الزراعية الواسعة لخلق إمنٍ غذائياً مستقرٍ خليجي وعربي في آنٍ واحد خلال السنوات والعقود القادمة.

استراتيجية دولة مجلس التعاون الخليجي في الأمن الغذائي:

تهتم الدول الخليجية اهتماماً كبيراً بتحقيق أمنها الغذائي، واستدامة الموارد الزراعية، كما أنها تتصدى لأي مشكلة يمكن أن تحدث لسلاسل التوريد على مستوى العالم، وتماشياً مع هذا النهج، أطلق مجلس التعاون الخليجي في عام 2018م، الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي، لتشجيع ودعم وتعزيز إجراء الأبحاث وابتكار أحدث التقنيات التي تساهم في استدامة الغذاء في المستقبل.

ووفقاً لتقرير الأمم المتحدة فقد احتلت دولة الإمارات المرتبة (21) عالمياً من أصل (113) دولة، في مؤشر الأمن الغذائي العالمي، كما أنها تسعى لتحقيق المركز الأول بحلول منتصف القرن الحالي لإنتاج (50) % من الطعام الذي يستهلك داخل الإمارات مقارنة بنسبة (20) % حالياً.

تطبيقات عملية على الأمن الغذائي المستقبلي دول مختارة (الإمارات والسعودية)

ـ **الإمارات العربية المتحدة:** كان عام 2024م استثنائياً وحافلاً بالمشاريع المبتكرة، لضمان استدامة الزراعة، حيث تم إطلاق النظام الوطني لزراعة المستدامة الهادف إلى زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية وتحسين المردود الاقتصادي للقطاع الزراعي وزيادة الاستثمارات فيهِ وتوظيف التكنلوجيا لرفع الإنتاجية الغذائية للقطاع الزراعي.

كذلك أُطلق في إمارة دبي مشروع زراعي (وادي تكنولوجيا الغذاء) في مرحلتهِ الأولى، ويهدف هذا المشروع إلى مضاعفة إنتاج دبي الغذائي إلى ثلاثة مرات، وفي العاصمة الإماراتية أبو ظبي تم إنشاء أكبر مركز تكنولوجي لزراعة الأغذية الطازجة، والذي سيدعم إنتاج الأغذية المحلية المستدامة، لتصبح الإمارات حسب المخططات مركزاً إلى أسواق التصدير في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وسيحد من اعتماد الدولة على واردات مواد الغذائية عالية الجودة.

وواصلت الإمارات بفتح مشاريعها الدولية لدعم منتوجها الغذائي المحلي والإقليمي حيث تم افتتاح مصانع في دول صربيا ورومانيا وبلغاريا، لتصبح الشركات الخليجية عموماً الإماراتية خصوصاً الأكبر من حيث الاستحواذ والإنتاج في الدول الأوربية وشمال دول البلقان في مجال إنتاج وتصدير البرسيم والأعلاف الخضرة إلى العالم.

ـ **المملكة العربية السعودية** تعمل السعودية على زراعة محاصيل إستراتيجية في الخارج لحمية إنتاجها الزراعي من أزمة في معروض الغذاء العالمي، حيث تم الاتفاق مع دول السودان ومصر وأوكرانيا

وباكستان وتركيا، للسماح للشركات السعودية بإقامة مشاريع لزراعة القمح والشعير وفول الصويا والأرز وعلف الحيوانات.

كذلك قامت الدول الخليجية باستثمار أكثر من (1) مليار دولار في مشاريع زراعية وأخرى حيوانية، في مصر والسودان واوكرانيا، من أجل ضمان إمدادات ووصول الزيوت النباتية والمحاصيل الزراعية والألبان والأعلاف والسكر.

النتائج:

بعد الاضطلاع بهذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج المهمة منها:

1ـ أن دول مجلس التعاون الخليجي تفتقر للأمن الغذائي السيادي، وأنها عرضة للمخاطر الغذائية.

2ـ يرتبط الأمن الغذائي الخليجي بالأمن العالمي، وأن أيّ تغير في استراتيجية الدول الغذائية سينعكس سلباً على واقع الأمن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي.

3ـ لا يزال الأمن الغذائي السيادي الخليجي خارج سيطرتها، على الرغم من المحاولات الحثيثة للإنتاج الزراعي محلياً.

4ـ لا تزال دول مجلس التعاون الخليجي الستة تعاني من أزمات الجفاف والتغيرات المناخية العالمية، وفي بعض الدول أمثال الإمارات والسعودية والكويت إذ تتسع المساحات الصحراوية، في حين دول أخرى مثل قطر وعُمان أخذت المساحات الصحراوية بالتناقص.

5ـ تعاني دول الخليج من قلة الأيدي العاملة الماهرة المحلية العاملة في الإنتاج الزراعي، وتحاول أن تعوض الفاقد من الأيدي العاملة خارجياً.

6ـ هنالك سعي واستراتيجيات واعدة قد وضعتها دول مجلس التعاون الخليجي لتعضيد الإنتاج الزراعي وتعظيمه، لكنها لا تزال محدودة وفي نطاق ضيق، بسبب فرق الفجوة الغذائية بين الاحتياج الفعلي للغذاء والمُنتج.

التوصيات:

1ـ إنشاء مخازن استراتيجية نموذجية لخزن الغذاء لأوقات أطول.

2ـ تأسيس شركات ومؤسسات عامة وخاصة لصياغة مخطط لزيادة الإنتاج الزراعي والخزن الاستراتيجي للمواد الغذائية.

3ـ تطوير نظام الإنذار المبكر للغذاء، يستطيع أن يعطي تنبؤات عن أوضاع الأسعار العالمية للغذاء، ويساعد في اتخاذ القرار المناسب، في حالة وجود أزمة محلية أو إقليمية أو دولية.

4ـ تحديد مستهدفات الهدر الغذائي

5ـ عقد الشراكات مع الدول والمنظمات العالمية .

المصادر:

1ـ عبد الله خليفة الشايجي، ازمات مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الجذور، الأسباب، الوساطات وسيناريوهات المستقبل، عام 2019م.

2ـ محمود حسين الوادي، احمد عارف عساف، وليد احمد صافي، الاقتصاد الجزئي، دار المسيرة للطباعة والنشر، عام 2020م.

3ـ رعد عيدان العتابي، الاقتصاد الزراعي بين النظرية والتطبيق، دول الخليج نماذج مختارة، مطبعة دار دجلة، عام 2019م.

4ـ المركز الإحصائي الخليجي، سلطنة عُمان، الملخص التنفيذي، التقرير السنوي للإنتاج الزراعي لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2024م.

5ـ منظمة الأمم المتحدة، وكالة (الفاو) للأغذية والزراعة، التقرير السنوي لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2023م.

6ـ المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة، التنويع الاقتصادي في الدول الخليجية العربية، مجموعة مؤلفين، عام 2019م.

7ـ المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، دولة الإمارات العربية المتحدة https://www.fcsc.gov.ae

8ـ هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، مملكة البحرين http://www.cio.gov.bh

9ـ الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية http://www.stats.gov.sa

10ـ المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، سلطنة عُمان http://www.ncsi.gov.om

11ـ جهاز التخطيط والإحصاء، دولة قطر http://www.paa.gov.qa

12ـ الإدارة المركزية للإحصاء، دولة الكويت http://www.cab.gov.kw